مقال

شموئيل إيفن (*)

السكرتير العسكري لرئيس الحكومة في مركز القرارات الأمنية في إسرائيل

تتمثل وظيفة السكرتير العسكري لرئيس الحكومة الإسرائيلية، وهو ضابط برتبة جنرال، في الوصل بين رئيس الحكومة وبين الجيش الإسرائيلي وهيئات الأمن الأخرى. وفعليا، فإن مجالات عمله أوسع بكثير من ذلك.

وهذه الوظيفة هي إحدى الوظائف الأكثر تأثيرا على سير اتخاذ القرارات الأمنية في دولة إسرائيل. وعلى الرغم من ذلك فإن السكرتير العسكري لرئيس الحكومة لا يتحمل المسؤولية الأمنية الرسمية في مجال الأمن القومي، كما هي حال رؤساء أجهزة الأمن ورئيس مجلس الأمن القومي، ولا تتوفر له هيئة مهنية كما يتوفر لهم. وهناك في قضايا معينة تداخل وعدم وضوح في توزيع الصلاحيات بينه وبين رئيس مجلس الأمن القومي.

يستعرض المؤلف في هذا المقال الوظائف التي يشغلها السكرتير العسكري، ويحلل خصائصها، ويبحث في الخلافات في الرأي بالنسبة لمجالات عمله ومكانته الرفيعة ويعرض توصيات لتنظيم الوظيفة.

ويقترح المؤلف حصر أعمال السكرتير في الحدود الرسمية للوظيفة، وتحديد الخطوط الفاصلة بدقة بينه وبين مجلس الأمن القومي، وأن يعين لهذه الوظيفة مواطن (مدني) له تجربة أمنية غنية يسمى «السكرتير الأمني لرئيس الحكومة».

والسكرتير العسكري بطبيعته يحظى بظهور قليل نسبيا، لكن هناك أسباب تقضي بمعاينته من قبل الرأي العام:

(*) باحث كبير في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب. المصدر: المجلة الفصلية «جيش واستراتيجيا» الصادرة عن المعهد، مجلد رقم ٥، أيلول ٢٠١٣.

إيال زامير، السكرتير السابق لنتنياهو يهمس في أذنه

- **تأثير الوظيفة وموقعها في منظومة اتخاذ القرارات**: وفقا لأقوال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، فإن عمل السكرتير العسكري يقع في مركز القرارات بالغة الحساسية لأمن إسرائيل. ومن المرجح أن يكون للسكرتير العسكري تأثير بالغ على القرارت المصيرية لأمن الدولة الماثلة أمام رئيس الحكومة، لسيطرته على المعلومات الحساسة، وتدخله في تحضير جدول أعمال ومناقشات رئيس الوزراء والحكومة، وصلته المباشرة برئيس الوزراء ورتبته الرفيعة، وفي مجالات معينة يوجد تداخل بين أعماله وبين مهام مجلس الأمن القومي. وعلى الرغم من ذلك، ليس هناك مسؤولية رسمية للسكرتير العسكري في مجال الأمن القومي، كما هو الحال، بالنسبة لرؤساء اجهزة الأمن ورئيس مجلس الأمن القومي، ولا تتوفر لديه هيئة مهنية كما هو الحال لديهم.
- **التغييرات التي طرأت على الوظيفة بمرور الزمن**: تعاظمت في العقود الأخيرة التعقيدات التي يواجهها رئيس الحكومة في المجال السياسي الأمني، من حيث كمية المعلومات التي تصل إلى مكتبه من مصادر مختلفة، والتحديات الماثلة أمام أجهزة الاستخبارات الحكومية، والتي يتولى رئيس الحكومة المسؤولية عن إثنين منها بصورة مباشرة (جهاز الأمن العام «الشاباك»، والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»). ولإن المكتب الصغير لرئيس الحكومة وطاقمه ومستشاريه، ومن بينهم السكرتير العسكري، غير ملائمين لمواجهة تحديات الأمن القومي وفي السيطرة على أجهزة الأمن، لذلك أقيم مجلس الأمن القومي، والذي تعزز منذ سن قانون مجلس الأمن القومي العام ٢٠٠٨. وإضافة له أنشئت في العام ٢٠٠٩ وزارة شؤون الاستخبارات. تلك الهيئات من المفترض أن تقوم – من بين أمور عدة– بجانب كبير من المهام التي كانت من نصيب السكرتير العسكري ومستشارين في مكتب رئيس الحكومة، في حين أن وظيفة السكرتير العسكري نفسه من المفترض أن تمر بملاءمة مع الواقع الجديد.
- **حضور دائم لجنرال بالبزة العسكرية في مكتب رئيس الوزراء**: حضور من هذا القبيل ليس بالأمر الواضح، أمام حقيقة أن قانون أساس: الجيش، لا يعطي رئيس الوزراء صلاحية قيادية على الجيش. ويحدد القانون أن رئيس هيئة الأركان العامة هو «المستوى القيادي الأعلى في الجيش»، لكن لا يتطرق إلى وضع جنرال في الجيش (كالسكرتير العسكري) غير خاضع لرئيس الأركان، وغير ملزم بالرجوع إليه. وفي الواقع، أدت وظيفة السكرتير العسكري إلى مسار ترقية إلى رتبة جنرال خارج جيش الدفاع الإسرائيلي لضباط يزمعون العودة إلى قيادة الجيش. وأولئك الضباط هم بالضرورة منتخبون من رئيس الحكومة، لكن ليسوا دائما الاختيارالأول لوزير الدفاع ورئيس الأركان المسؤولين عن التعيينات في الجيش.
- **خلاف حول مسمى الوظيفة وأقدميتها**: إن استخلاص لجنة ليبكين– شاحاك حول تطبيق توصيات لجنة فينوغراد،

إن الوظائف التي يشغلها السكرتير العسكري مشتقة إلى حد كبير من أنشطة وفعاليات رئيس الحكومة في مجالات الأمن القومي. وبالتالي، يجدر أولا الإشارة إلى أن رئيس الحكومة مسؤول بشكل مباشر عن جهاز الأمن العام – الشاباك، والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، ولجنة الطاقة النووية ومجلس الأمن القومي، وقيادة السايبر الوطني وغيرها. وحتى الآن، فإن رئيس الوزراء غير مسؤول رسميا عن الجيش الإسرائيلي، والذي يعتبر العمود الفقري لمنظومة الأمن

ومواقف رؤساء جهاز الأمن (وبضمنهم وزير الدفاع إيهود باراك ورئيس الأركان العامة غابي أشكنازي)، هو أن لا مكان لسكرتير عسكري برتبة جنرال في مكتب رئيس الحكومة. ومن وجهة نظرهم، فإن وظيفة السكرتير العسكري تلائم ضابطا برتبة عقيد – بريغادير جنرال وظيفته وتأثيره أكثر محدودية، كما كان مألوفا حتى العام ١٩٩٣. وفي المقابل فإن رئيس الوزراء نتنياهو يعتقد أن على القائم بوظيفة السكرتير العسكري أن يكون ضابطا برتبة جنرال.

- **تقارير مراقبة**: في الأعوام ٢٠٠٦– ٢٠١٢ نشرت على الأقل ثلاثة تقارير مراقبة من قبل مراقب الدولة في موضوعات مختلفة، والتي تكشف من بين أمور عديدة، أوجه قصور نظامية ذات علاقة بوظيفة السكرتير العسكري، إثنان منها نشرا بعد أن سن قانون مجلس الأمن القومي. و يجب أن يضاف لها تقارير لجنة فينوغراد ولجنة ليبكين– شاحاك والتي تتطرق للحاجة إلى تنظيم وظيفة السكرتير العسكري.

سيبحث هذا المقال في خصائص وظيفة السكرتير العسكري ومصادر قوته، وسيصف االخلافات في الرأي فيما يتعلق بهذه الوظيفة، ويحلل لماذا لم تنفذ توصيات لجنة ليبكين– شاحاك لتخفيض مستوى السكرتير العسكري وحصر مجالات عمله وما هو موقف رئيس الحكومة إزاء تلك الموضوعات. وفي نهاية المقال ستساق توصيات لتحسين الوضع.

وظائف رئيس الحكومة في مجالات الأمن القومي

إن الوظائف التي يشغلها السكرتير العسكري مشتقة إلى حد كبير من أنشطة وفعاليات رئيس الحكومة في مجالات الأمن القومي. وبالتالي، يجدر أولا الإشارة إلى أن رئيس الحكومة مسؤول بشكل مباشر عن جهاز الأمن العام – الشاباك، والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، ولجنة الطاقة النووية ومجلس الأمن القومي، وقيادة السايبر الوطني وغيرها. وحتى الآن، فإن رئيس الوزراء غير مسؤول رسميا عن الجيش الإسرائيلي، والذي يعتبر العمود الفقري لمنظومة الأمن. وحسب قانون أساس الجيش للعام ١٩٧٦ «يخضع الجيش للحكومة»، «والوزير المعين من الحكومة على الجيش هو وزير الدفاع».

وعلى عكس رئيس الولايات المتحدة الأميركية، المسمى كقائد أعلى للجيش، فإن الحكومة في إسرائيل هي قائدة الجيش بصوره جماعية، وفعليا فإن تأثير رئيس الحكومة على الجيش الإسرائيلي أكبر مما يمنحه قانون الأساس (الجيش) . وهذا لأنه بين أمور عديدة تجذرت في الأعوام الأخيرة أنماط عمل يصادق بموجبها رئيس الوزراء على فعاليات عسكرية مهمة نظرا لتأثيره البالغ على جدول أعمال وعمل القيادة للجنة الوزراء لشؤون الأمن وللحكومة قاطبة، حيث تثار هناك بوتائرعالية نقاشات حول شؤون الأمن وموضوعات ذات صلة بالجيش الإسرائيلي. وأخذ رئيس الوزراء على عاتقه أيضا قيادة عدد من الجهود الرئيسة في مجالات الخارجية والأمن من قبيل: الجهود لمنع تحويل إيران لدولة نووية، تقدم العملية السياسية مع الفلسطينيين والعلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. كل ذلك يلزم بعمل هيئة لا يتوقف على المستوى الإستراتيجي والعملي.

وفيما يلي الأقوال التي صرح بها رئيس الحكومة نتنياهو في كانون الثاني ٢٠٠٧ بصدد وظيفته على المستوى اليومي:

إن الأمر الملح في دولة إسرائيل هو القرارات في المجال الأمني

السكرتير العسكري تابع لرئيس الحكومة فقط. ووفقا للإيضاح الذي قدمه رئيس الحكومة لمراقب الدولة «فإن واجب ولاء السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، لهذا جرى اختياره من قبله وتابع له ويعمل وفقا لتوجيهاته، وحتى الآن يتم تعينه بالتشاور مع وزير الدفاع ورئيس الأركان». ورسميا فإن رئيس الأركان هو من يعين السكرتير العسكري الذي اختاره رئيس الحكومة ويمنحه رتبته العسكرية. وعلى الرغم من ذلك ليس لرئيس الأركان تأثير على السكرتير العسكري. والأخير غير تابع له في عمله.

– السياسي، وهي كثيرة جدا. فليس هناك وجه للمقارنة أبدا بين مدى الوقت والموارد التي يخصصها رئيس الحكومة في إسرائيل لتلك الأمور قياسا بأي دولة أخرى أو سياسي آخر في العالم. وجانب من ذلك أيضا نظرا لعدم وجود هيكل مركزي بحدوده الدنيا، وعدم الاستيعاب المنظم لهذا الأمر. إن رئيس الحكومة يقضي وقتا هائلا من الصعب وصفه في التوجيهات الأمنية بصدد أمور مهمة جدا، وأمور أقل أهمية: العناية بمخرب صغير، بمثل العناية في المشكلة الإيرانية وتدفق المعلومات الاستخبارية هي بطبيعة الحال أمر لا يريدون الحد منه. وهم بالفعل لا يقلصونه ومن ثم فإن تدفق الاستخبارات على رئيس الحكومة «شلال كبير»، وإذا كان رئيس الحكومة يقوم بعمله فهو ينبغي أن يخصص ساعة إلى ساعتين من وقته يوميا من أجل التعامل مع هذا الشلال. في الوقت الذي يقصف بالمعلومات الاستخبارية على المستويات التكتيكية والمستويات الاستراتيجية على حد سواء، ويتم نقل المعلومات دون فرز مع القليل من التصنيف المسبق والذي تم القيام به في أماكن أخرى. ويجري القيام بالتصنيف النهائي، أيضا، من قبل شخص واحد هو السكرتير العسكري. وفي الوقت الذي يقصف رئيس الحكومة بالمعلومات الاستخبارية فإنه لا يحظى بهيكل منظم لعمل هيئة، والتي يفترض أن تحدد له الموضوعات الرئيسة التي ينبغي العناية بها، أو إعطاء رأيه بصددها و لتعطي الحكومة أيضا رأيها حولها، ولا تتوفر لديه الأداة للتحديد، وهذا الأمر الأكثر أهمية، ما هي الموضوعات التي على الأجهزة الالتفاف حولها.

مرجعية السكرتير العسكري ومهامه

السكرتير العسكري تابع لرئيس الحكومة فقط. ووفقا للإيضاح الذي قدمه رئيس الحكومة لمراقب الدولة «فإن واجب ولاء السكرتير العسكري لرئيس الحكومة، لهذا جرى اختياره من قبله وتابع له ويعمل وفقا لتوجيهاته، وحتى الآن يتم تعينه بالتشاور مع وزير الدفاع ورئيس الأركان». ورسميا فإن رئيس الأركان هو من يعين السكرتير العسكري الذي اختاره رئيس الحكومة ويمنحه رتبته العسكرية. وعلى الرغم من ذلك ليس لرئيس الأركان تأثير على السكرتير العسكري. والأخير غير تابع له في عمله.

ويقوم السكرتير العسكري بسلسلة من المهام أبرزها:

– رجل الاتصال لنقل توجيهات رئيس الحكومة: «يوجه السكرتير العسكري باسم رئيس الحكومة رؤساء الأجهزه الأمنية ووزارات الحكومة ويجري معهم حوارا مستمرا ومتواصلا ويتابع تنفيذ التوجيهات»، وذلك كما أوضح رئيس الحكومة نتنياهو لمراقب الدولة. وعلى الرغم من أنه تجري لقاءات عمل ومحادثات مباشرة بين رئيس الحكومة ورؤساء منظومة الأمن، فإن جانبا منهم على الأقل ، يعتقدون أنه ليس من الملائم أن يرتكز الاتصال الدائم بينهم وبين رئيس الحكومة على السكرتير العسكري وأنه يجب أن يتم مباشرة. وأيضا هناك بينهم من يعتقد أن السكرتير العسكري يقوم في الوضع الراهن بدور «المنسق الأعلى للمنظومة الأمنية» في حين أن عليه أن يقوم بدور «السكرتير العسكري البحت».

تصنيف المعلومات وإيصالها لرئيس الوزراء: إن المعلومات المقصودة تشمل معطيات الاستخبارات، تقارير، وثائق تقييم، توصيات للعمل وموضوعات أخرى في المجال الأمني– السياسي. وتصل المعلومات بالأساس من أجهزة الأمن ووزارة الخارجية. على الأغلب بمبادرتها وأحيانا بناء على طلب السكرتير العسكري. جانب مهم من المعلومات يتضمن معلومات استخبارات حساسة، والتي وظف في الحصول عليها الكثير

من المال وأحيانا عبر المخاطرة بحياة الإنسان، وإضافة إلى ذلك ينقل السكرتير العسكري لرئيس الحكومة معلومات من المناقشات التي شارك بها. وقد قال إيتان هابر الذي خدم في وظيفة رئيس مكتب رئيس الوزراء رابين في التسعينيات من القرن الماضي، بهذا الشأن إن «السكرتير العسكري لرئيس الحكومة هو رجل السر رقم واحد لدولة إسرائيل». فهو يشارك بكافة مناقشات رئيس الحكومة مع رئيس الأركان العامة، ورئيس الشاباك ورئيس الموساد ومدير عام لجنة الطاقة الذرية ومندوبي الصناعات الأمنية، «السكرتير العسكري وحده يعرف كل شيء». وقد أفاد عزرائيل نابو الذي كان السكرتير العسكري لرؤساء الحكومات بيغن، شامير، بيريس، رابين، إن «إحدى مشاكل السكرتير العسكري أن عليه أن لا يثقل على رئيس الحكومة بمعلومات أكثر من اللازم، وأنه ينبغي أن يأخذ من الكومة الكبيرة للمادة واتخاذ قرار ما هو المهم وما هو غير المهم». وبكلمات أخرى فإن اعتبارات السكرتير العسكري في تصنيف المعلومات وفهم ما هو المحتوى المهم أو الهامشي تؤثر كثيرا جدا على صورة الوضع التي يراها رئيس الحكومة وبالتالي على قراراته أيضا.

- تنسيق مناقشات رئيس الحكومة والحكومة في المجال الأمني- السياسي: تمنح هذه الوظيفة السكرتير العسكري تأثيرا كبيراً وذلك لمشاركته في تحديد جدول الأعمال وفي الإعداد للمناقشات. رغم أنه يقوم بهذه المهمة بالتوازي مع رئيس مجلس الأمن القومي أيضاً، وقد حدد تقرير مراقب الدولة: «أن معظم المناقشات في موضوعات الخارجية والأمن قد نسقت من قبل السكرتير العسكري وليس من قبل مجلس الأمن القومي وذلك بما ينسجم مع تعليمات رئيس الحكومة»، ووفقا لتقرير المراقب «قام السكرتير العسكري بتنسيق مناقشات في موضوعات مهمة لأمن الدولة، بما في ذلك مناقشات السباعية الأمنية، وميثاق منع انتشار السلاح الذري وخارطة المصالح الأمنية لإسرائيل». وقد وجد المراقب أنه ليس للسكرتير العسكري هيئة مهنية غايتها القيام بعمل هيئة متواصل ومتكامل في قضايا الخارجية والأمن وبحث توصيات الهيئات المقترحة، كما هو مطلوب من مجلس الأمن القومي أن يفعل في المناقشات التي ينسقها. وبسبب ذلك من المحتمل وفقا لوجهة نظر المراقب أن تتضرر الرؤيا الشاملة في مجالات الخارجية والأمن وسياق اتخاذ القرارات في المناقشات التي ينسقها السكرتير العسكري، والذاكرة التنظيمية. وقد أشار الدكتور عوزي عراد الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي في السنوات ٢٠٠٩- ٢٠١١ إلى أن عدم الوضوح في تقسيم العمل بين السكرتير العسكري وبين رئيس مجلس الأمن القومي أدى إلى «احتكاكات وخلافات». وإضافة لذلك لم يكن دائما واضحا لهيئات منظومة الأمن لمن عليهم التوجه لإجراء مناقشات جرى تحديدها. أو تلك التي يوصون بإجرائها، وقد حدث أيضا أن حدد السكرتير العسكري ومجلس الأمن القومي على التوازي مناقشات في مكتب رئيس الوزراء حول الموضوع نفسه وفي الأسبوع نفسه، وفي الاجتماع في تموز ٢٠١١ أوضح رئيس الحكومة لمراقب الدولة أن مجلس الأمن القومي ينبغي أن ينسق قبل كل شيء جلسات مجلس الوزراء وجلسات الوزراء المنتظمة في قضايا الأمن. وعلى حد أقواله يعتني السكرتير العسكري في المعلومات الاستخباراتية الراهنة وبالعمليات، ومن الصعب التحديد منذ البداية متى تنتقل عملية إلى مجال معالجة مجلس الأمن القومي. وأوضح رئيس الحكومة أيضا أنه هو من يقرر توزيع الموضوعات بين السكرتير العسكري ومجلس الأمن القومي «لاعتبارات عدة بما يتلاءم مع إمكانية مجلس الأمن القومي في مجالات معينة».
- تقديم المشورة لرئيس الحكومة في موضوعات الأمن: هناك خلاف أو على الأقل عدم وضوح كبير فيما يتعلق بمكانة السكرتير العسكري كمستشار لرئيس الحكومة. وقد أشار الجنرال (احتياط) داني ياتوم، والذي خدم كسكرتير عسكري لإسحق رابين وشمعون بيريس في سنوات ١٩٩٣-١٩٩٦، في هذا الشأن «أنا أعتقد أنه من الواجب التعبير عن رأيك وموقفك. وينبغي التذكر أن السكرتير العسكري يتواجد مع رئيس الحكومة أكثر من أي مساعد آخر. وهناك فرص غير نهائية تقريباً للتأثير على متخذي القرارات من خلال المناقشات. وهذه وظيفة تعتبر فيها إمكانية التأثير قوية». ووفقا لتقرير لجنة ليبكين- شاحاك ليس من وظيفة السكرتير العسكري تقديم المشورة لرئيس الحكومة في شؤون الأمن «لكن بمرور السنوات، كبرت الوظيفة وكان هناك من رأوا به مستشارا لرئيس الحكومة في شؤون الأمن»، وفي العام ٢٠١١ أوضح مكتب رئيس الوزراء لمراقب الدولة «أن السكرتير العسكري لا يخدم كمستشار لرئيس الحكومة». وعلى الرغم من ذلك فمن بين وظائف السكرتير العسكري المفصلة في الأوامر الثابتة للسكرتير العسكري «تبرز مهمة إعطاء توصية لرئيس الحكومة في موضوعات عملياتية تتطلب تدخله الشخصي».

السكرتير الحالي يوحنان لوكر في لقطة همس

- تمثيل رئيس الحكومة في منتديات أمنية: يشارك السكرتير العسكري في مناقشات هيئة الأركان العامة، ويخدم كمراقب في لجنة رؤساء أجهزة الاستخبارات. ويظهر في لجان الكنيست كممثل لرئيس الحكومة...إلخ. ومع ذلك فإن السكرتير العسكري غير ملزم برفع تقارير لمؤسسات الدولة كلجان الكنيست، فيما يتعلق بتقديراته الأمنية. وذلك على عكس أصحاب الوظائف الأخرى، مثل رئيس الأركان العامة، ورئيس مجلس الأمن القومي، الذين يقدمون استعراضاتهم وتقديراتهم للوضع.
- تنفيذ مهام خاصة مكلف بها من رئيس الحكومة: هكذا، على سبيل المثال، في أيار ٢٠١٠، وفي إطار الجهود لإقناع حكومة تركيا منع «أسطول الحرية التركي» من الوصول للمنطقة نشط السكرتير العسكري بنفسه مع الجهات السياسية والإعلامية بما في ذلك النشاط المباشر مع وزارة الخارجية والسفراء الأجانب. وقد أشار رئيس المجلس القومي في ذلك الحين عوزي أراد، والذي نشط بهذه المهمة في الحقل السياسي، إلى أن ذلك النشاط الشاذ للسكرتير العسكري لم يعلم به في الزمن الحقيقي.
- ثلاثة نماذج من السكرتيرين العسكريين لرئيس الحكومة: تعتبر وظيفة السكرتير العسكري «عرض شخص واحد»، وبالتالي فإن لشخصيته وتجربته وعلاقة الثقة بينه وبين رئيس الحكومة تأثيرا كبيرا على صلاحياته وعطائه. ومن الممكن وصف ثلاثة نماذج للسكرتير العسكري منذ قيام الدولة وحتى يومنا هذا:

ضابط برتبة عقيد- بريغادير جنرال «ضابط أركان كبير»، جنرال في وظيفته الأولى («جنرال مبتدئ»)، وجنرال وصل إلى وظيفة السكرتير العسكري بعد شغله لوظائف جنرال في الجيش («جنرال قديم»). هذا التصنيف يستند على ما يبدو على التسلسل العسكري. لكن فعليا يوجد له تأثير على طابع الوظيفة، بما في ذلك كيف تبدو لرئيس الوزراء والمنظومة الأمنية وأيضا في نظر القائم بالوظيفة نفسه.

«ضابط أركان كبير»، والمقصود به سكرتير عسكري هو ضابط أركان يحمل رتبة كولونيل- بريغادير جنرال: عمله الأساس الوصل بين رئيس الحكومة والجيش الإسرائيلي وهيئات الأمن الأخرى، وقد اعتبر السكرتير الأول لرئيس الحكومة، الكولونيل نحاميا آرغوب من هذا النوع وقد لقب حتى العام ١٩٥٠ بالمساعد العسكري لرئيس الحكومة، ومنذ ذلك الحين فقط تحولت وظيفته إلى السكرتير العسكري لرئيس الحكومة. ومنذ العام ١٩٥٠ إلى العام ١٩٩٣ شغل وظيفة السكرتير العسكري ضباط برتبة (عقيد) كولونيل- بريغادير جنرال. وغالبيتهم لم يرقوا لمناصب قيادية في الجيش بعد وظيفتهم هذه. وكان رئيس الحكومة يستطيع أن يرى في السكرتير العسكري كمساعد مهني ومحل ثقة، متحرر من جدول أعماله في الجيش. والمعروف من بين أولئك السكرتيرين العسكريين بريغادير جنرال (إحتياط) عزرائيل نابو، والذي خدم كمستشار عسكري لأربعة رؤساء حكومات (١٩٨١-١٩٩٣).

إن الفجوة القائمة بين المهام التقليدية لوظيفة السكرتير العسكري (كما هو مشار في نموذج «ضابط أركان كبير») وبين القدرة على التفكير الإستراتيجي ومؤهلات القيادة المنتظرة في الجنرال في الجيش الإسرائيلي قد تقود «الجنرال المبتدئ» لمزاولة تقديم المشورة الأمنية السياسية لرئيس الوزراء ومحاولة التأثير في النقاشات الأمنية السياسية المعقدة على الرغم من عدم استناده على هيئة مهنية كالتي تتوفر لوزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى ذلك فإن معلومات وتجارب «الجنرال المبتدئ»، على الأقل في الجزء الأول من خدمته، تقتصر على مجالات عمله السابقة، سيما وأنه لم يجتز تأهيلا خاصا لمنصبه الجديد

«جنرال قديم»: بدأ رئيس الحكومة رابين والذي شغل منصب وزير الدفاع أيضاً في تعيين سكرتير عسكري برتبة جنرال. وكان الجنرال الأول الذي عين كسكرتير عسكري الجنرال المخضرم داني ياتوم والذي شغل هذا المنصب في سنوات ١٩٩٣-١٩٩٦. وكان ياتوم قد خدم قبل ذلك في منصب قائد قيادة المركز (الوسطى) ورئيس شعبة التخطيط في جيش الدفاع الإسرائيلي، وعين من بعده الجنرال القديم زئيف ليفنا، والذي خدم كسكرتير عسكري في سنوات ١٩٩٦-١٩٩٧ في فترة رئيس الحكومة نتنياهو، وكلاهما رافق رؤساء الحكومات في ذروة المسيرة السياسية مع الفلسطينيين وكانوا شركاء سرّ في معلومات حساسة، لم يكن حتى رؤساء الأجهزة الأمنية يعرفونها. وقد سبق تعيينهم إقامة مجلس الأمن القومي. ويمكن وصف «الجنرال القديم» كضابط غني التجربة والمعرفة المهنية، صاحب وجهات نظر مبلورة وضليع في سياسة منظومة الأمن وبالمنظومة السياسية أيضاً، يقف في نهاية مسيرته العسكرية ومتحرر من قيود منظومة الأمن. من المرجح أن يرى به رئيس الحكومة شخصا مؤهلا في شؤون الأمن ويمكن الاعتماد على وجهات نظره أكثر مما هي الحال بالنسبة «لضابط أركان كبير»، أو «جنرال مبتدئ». ومن المرجح أن يقترح الجنرال القديم على رئيس الحكومة مواقف بديلة لمواقف أجهزة الأمن التي يعرفها جيداً، في الوقت الذي يتمتع بأفضلية على رؤساء منظومة الأمن بمعرفة معلومات سياسية حساسة وإمكانية الوصول لرئيس الحكومة والقدرة على التأثير في جدول أعمال الحكومة.

«**الجنرال المبتدئ**»: هذا هو نموذج السكرتير العسكري لسنوات الألفين، والذي بدأ فترة رئيس الوزراء شارون، فمنذ سنة ٢٠٠١ رقي ستة من سبعة ضباط والذين عينوا كسكرتيرين عسكريين من رتبة بريغادر جنرال إلى رتبة جنرال في هذه الوظيفة. وعاد غالبيتهم لصفوف الجيش الإسرائيلي وشغلوا مناصب جنرالات أخرى. إن رتبة الجنرال تمنح السكرتير العسكري مكانة رفيعة في المنظومة العسكرية والسياسية. وإن تفضيل «جنرال مبتدئ» على «جنرال قديم» ربما يعطي ذلك للأول أفضلية في العلاقة المتبادلة بينه وبين وزارة الدفاع والجيش، نظرا لتوقع عودته لصفوف الجيش بمنصب رفيع. إن تعيين «الجنرال المبتدئ» لمنصب السكرتير العسكري يتيح له أيضا المحافظة على مسافة من الحلبة السياسية، والذي قد يجد «الجنرال القديم» نفسه بها بعد انتهاء منصبه كسكرتير عسكري، ومع ذلك فإن «الجنرال المبتدئ» من المحتمل أن تكون لديه، عموماً، مقارنة «بالجنرال القديم» دونية في المعرفة المسبقه والتجربة والعمل على الصعيد الإستراتيجي السياسي ومعرفة منظومات مجموعة الاستخبارات.

إن الفجوة القائمة بين المهام التقليدية لوظيفة السكرتير العسكري (كما هو مشار في نموذج «ضابط أركان كبير») وبين القدرة على التفكير الإستراتيجي ومؤهلات القيادة المنتظرة في الجنرال في الجيش الإسرائيلي قد تقود «الجنرال المبتدئ» لمزاولة تقديم المشورة الأمنية السياسية لرئيس الوزراء ومحاولة التأثير في النقاشات الأمنية السياسية المعقدة على الرغم من عدم استناده على هيئة مهنية كالتي تتوفر لوزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى ذلك فإن معلومات وتجارب «الجنرال المبتدئ»، على الأقل في الجزء الأول من خدمته، تقتصر على مجالات عمله السابقة، سيما وأنه لم يجتز تأهيلا خاصا لمنصبه الجديد، ولهذا الأمر أهمية كبيرة، لأن مدى فترة منصبه قصيرة نسبيا (حوالي سنتين ونصف في المعدل، خلال

كشفت الإشكالية في العلاقات بين مجلس الأمن القومي والسكرتير العسكري بقوة في تقرير مراقب الدولة بصدد مجلس الأمن القومي، وفي استخلاصات لجنة التحقيق في أحداث حرب لبنان (لجنة فينوغراد) العام ٢٠٠٦، والتي أشارت إلى أوجه قصور خطيرة في عمل الهيئة وفي مسار اتخاذ القرارات من جانب رئيس الوزراء. وقد اقترحت لجنة ليبكين-شاحاك من أجل تطبيق توصيات التقرير الجزئي للجنة فينوغراد في العام ٢٠٠٧، من بين أمور عديدة اقتصار منصب السكرتير العسكري على الوصل بين رئيس الحكومة والجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، وتحديد منصبه برتبة كولونيل (عقيد)

العقـد الأخيـر)، بحيث أن زمـن التعلم يحتل جانبـا مهما من فترة منصب»الجنرال المبتدئ» في وظيفة السـكرتير العسـكري. إن «الجنرال المبتدئ» بوجوده في مكتب رئيس الحكومة من المحتمل أن يوجـد في وضع من تناقض المصالح، فهو من ناحية، ضابط سـيعود مستقبلا للجيش، ومن ناحية أخرى هو مستشار مخلص سري ومهني لرئيس الحكومة الذي يطلب منه اتخاذ قرارات صعبة وأحيانا في تعارض مع موقف الجيش، وربما أن ذلك أحد الأسباب وراء اكتشـاف تحفظ في جهاز الأمـن من تعيين «جنرال»عموما و«جنرال مبتدئ» خاصة لمنصب السكرتير العسكري.

ما هو النموذج المطلوب؟

يرتبط النموذج المطلوب لوظيفة السكرتير العسكري إلى حدّ كبير بالتحديات التي تواجه رئيس الحكومة وبتطور المجموعة الاستشارية الموجودة لديه. فلقد كان من الواضح منذ قيام الدولة أن رئيس الوزراء لا يمكنه أن يقوم بوظيفته على ما يرام بدون أجهزة استشارية ملائمة في مجالات الأمن القومي وشؤون الاستخبارات، وذلك على الرغم من أنه كان لديه سكرتير عسكري، وفي الفترات التي شغل فيها رؤساء حكومة منصب وزير الدفاع أيضا فقد اعتمدوا بصورة حاسمة على أجهزة الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع لذلك فإن الفجوة ظهرت بصورة أقل. لكن حرب يوم الغفران زعزعت هذا النموذج .

وفي التعديل لقانون أساس: الحكومة في آذار ١٩٩٢ تحدد «يكون للحكومة طاقم يؤلفه ويشغله رئيس الحكومة للاستشارة المهنية الدائمة في مجالات الأمن القومي». طاقم كهذا لم يؤلف. وكان السكرتيرون العسكريون الذين عينوا للمنصب في الفترة نفسها جنرالات قدماء (داني ياتوم، زئيف ليفنا) والذين ردموا الهوة بصورة شخصية جزئية، وذلك لعدم وجود هيئة مهنية لديهم، وفي العام ١٩٩٩ فقط- إبان فترة ولاية رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو- اتخذ قرار حكومة لإقامة مجلس للأمن القومي ليقوم بدور «هيئة أركان» رئيس الوزراء والحكومة بأسرها لشؤون الأمن القومي، وعين الجنرال (احتياط) دافيد عبري رئيسا أول لمجلس الأمن القومي، وكان السكرتير العسكري آنئذ برتبة بريغادير جنرال.

وفي العام ٢٠٠١ بدأ رئيس الحكومة شارون في ترقية ضباط برتبة بريغادير جنرال إلى رتبة جنرال خلال وظيفتهم كسكرتيرين عسكريين، وقد ناسب نموذج «الجنرال المبتدئ» على ما يبدو أهداف شارون والذي عرف بتدخله العميق في الجيش الإسرائيلي. ولم يشرك مجلس الأمن القومي في فترة شارون في سياق اتخاذ القرارات والتي تمركزت في يدي السكرتير العسكري وأصحاب وظائف أخرى في مكتب رئيس الوزراء.

وقد كشفت الإشكالية في العلاقات بين مجلس الأمن القومي والسكرتير العسكري بقوة في تقرير مراقب الدولة بصدد مجلس الأمن القومي، وفي استخلاصات لجنة التحقيق في أحداث حرب لبنان (لجنة فينوغراد) العام ٢٠٠٦، والتي أشارت إلى أوجه قصور خطيرة في عمل الهيئة وفي مسار اتخاذ القرارات من جانب رئيس الوزراء. وقد اقترحت لجنة ليبكين- شاحاك من أجل تطبيق توصيات التقرير الجزئي للجنة فينوغراد في العام ٢٠٠٧، من بين أمور عديدة اقتصار منصب السكرتير العسكري على الوصل بين رئيس الحكومة والجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام والموساد «للاستخبارات والمهام الخاصة»، وتحديد منصبه برتبة كولونيل (عقيد). وأوصت اللجنة أيضاً أن يجري تعيين السكرتير

العسكري من قبل رئيس الوزراء بالتشاور مع وزير الدفاع، وقد هدفت مقترحات اللجنة من بين أمور عده لشق الطريق أمام تطور مجلس الأمن القومي للإسهام في سير اتخاذ قرارات الحكومة.

إن مشروع قانون تأسيس مجلس الأمن القومي والذي نوقش في الكنيست العام ٢٠٠٧ والذي سبق قانون مجلس الأمن القومي العام ٢٠٠٨، ينسجم مع استخلاصات لجنة ليبكين- شاحاك في موضوع السكرتير العسكري (أن يعين في هذا المنصب ضابط أركان كبير) وتبريراته في هذا الموضوع مشابهة. وبالرغم من ذلك فإن قانون مجلس الأمن القومي والذي صودق عليه في الكنيست في ٢٩ تموز ٢٠٠٨ لم يحدد إطلاقاً وظيفة السكرتير العسكري. وقد ترك القانون لرئيس الحكومة لينظم بأنظمة (داخلية) العلاقة المتبادلة بين رئيس مجلس الأمن القومي وبين أصحاب وظائف أخرى في مكتب رئيس الوزراء (وبضمنهم السكرتير العسكري). وقد صودق على هذا الإجراء من قبل رئيس الوزراء العام ٢٠١١ وهو يتيح إلقاء مهام عمل هيئة في مجال الخارجية والأمن على جهات أخرى خارج مجلس الأمن القومي، ومن ضمنهم السكرتير العسكري. وهذا يعني أن وظيفة السكرتير العسكري بقيت واسعة ومجاله بالنسبه لمجلس الأمن القومي بقي غامضاً، وكنتيجة لذلك – وعلى الرغم من قانون مجلس الأمن القومي- فإن التوتر المفهوم بين رئيس مجلس الأمن القومي والسكرتير العسكري لم يتلاش.

وفي العام ٢٠١٢ لاحظ رئيس مجلس الأمن القومي السابق عوزي أراد أن السكرتير العسكري لا يطبق قانون مجلس الأمن القومي، وأنه يحاول أن يبقي في يده أكبر قدر من الصلاحيات على حساب مجلس الأمن القومي. وهذا الإدعاء ينسجم مع تقرير الرقابة لمراقب الدولة حول تطبيق قانون مجلس الأمن القومي في حزيران ٢٠١٢. وقد لاحظ مراقب الدولة في التقرير أن الوثيقتين اللتين تلقاهما من مكتب رئيس الحكومة من المفترض أن تنظما وظيفة السكرتير العسكري (إجراء تطبيق قانون مجلس الأمن القومي والأوامر الثابتة للسكرتير العسكري) تحتويان على بنود تتعارض مع قانون مجلس الأمن القومي وغايته، ولهذا من الجدير تعديلهما من أجل أن تكونا منسجمتين مع تعليمات القانون.

إن وضعا فيه تداخل وعدم وضوح في توزيع الصلاحيات من الممكن أن يبقي الصراع على الصلاحيات بين مجلس الأمن القومي وبين السكرتير العسكري، ويمس بقدرة كل عنصر من تلك العناصر على القيام بوظيفته على النحو الأمثل.

مجال المخابرات

إن رئيس الوزراء بحاجة إلى المساعدة في القضايا ذات الصلة في إدارة طائفة المخابرات، سيما في شؤون الموساد والشاباك الخاضعين له مباشرة، وإلى استشارة بصدد استخدام المعلومات الاستخبارية وتقديرات الاستخبارات لغرض اتخاذ القرارات. وقد أشارت جهات مختلفة في العقود الأخيرة إلى الثغرات في قدرة رئيس الحكومة على مواجهة تلك الشؤون منفرداً. وبالتالي على سبيل المثال، أوصت لجان قامت بفحص مجال الاستخبارات كلجنة يادين- شيرف العام ١٩٦٣ ولجنة أغرانات بعد حرب يوم الغفران، بتعيين مستشار لشؤون الاستخبارات لرئيس الحكومة. منذ ذلك الحين، تعاظمت الاستخبارات الإسرائيلية وتعاظمت بالمثل تحديات الاستخبارات. وبمرور الوقت قام السكرتير العسكري بملء الفراغ في هذا المجال بمساعدة كولونيل عين كمساعد السكرتير العسكري لشؤون الاستخبارات. وقد لاحظ رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس الموساد سابقاً إفرايم هليفي في هذا الخصوص: بما أن من يقوم بوظيفة السكرتير العسكري بصورة عامة ضابط من المجموعة العملياتية فإن وعيه الاستخباري ناقص. وفي العام ٢٠٠٧ أوصت لجنة ليبكين- شاحاك أن على مساعد السكرتير العسكري للاستخبارات أن يعمل في إطار مجلس الأمن القومي كجزء من المجموع الذي يزاول الاستخبارات، وذلك استمرارا لتوصية لجنة فينوغراد التي فحصت أداء الجيش الإسرائيلي والمنظومة السياسية إبان حرب لبنان الثانية، والتي أوصت بإلغاء «وحدة الاستخبارات» الموجودة بجانب السكرتير العسكري، وأن يقام في مجلس الأمن القومي طاقم يعمل في «تقديرات الاستخبارات» ويقوم بدمج المعلومات والتقديرات التي تصل من أجهزة الاستخبارات.

وفي أيار ٢٠٠٩، أقيمت وزارة الاستخبارات ولجنة الطاقة الذرية، والذي عين على رأسها الوزير دان مريدور، الذي ساعد رئيس الحكومة في هذه الشؤون (بقي الموساد والشاباك تابعين لرئيس الحكومة مباشرة)، وفي آذار ٢٠١٣ عين الدكتور يوفال شتاينتيس وزيرا لشؤون الاستخبارات والقضايا الإستراتيجية. وكذلك وزيرا مسؤولا عن العلاقات الدولية. وكان من المفترض أن تؤدي إقامة وزارة شؤون الاستخبارات إلى جعل جانب من وظائف السكرتير العسكري لا ضرورة لها.

يتضح مما تقدم أن سلسلة من الجهات التي محصت قضية السكرتير العسكري وجدت أن النموذج المطلوب لهذه الوظيفة هو «ضابط أركان كبير». وتلك الجهات رفضت نماذج السكرتير

عموماً، منذ تعيين بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة العام ١٩٩٦ كان من الواضح أنه يولي أهمية بالغة لعمل هيئة منظمة ومتعمقة على المستوى القومي، وبرز إسهامه الكبير في إقامة مجلس الأمن القومي، لكنه في السنوات الاخيرة، وخاصة بعد سن قانون مجلس الأمن القومي ٢٠٠٨ الذي أيده، من الممكن تكوين الإنطباع أنه حصل تراجع في رؤية نتنياهو لمجلس الأمن القومي كهيكل مسيطر في إعداد عمل الهيئة لرئيس الحكومة، وتعبيرا عن ذلك يمكن رؤيته في مستوى التوقعات العالية التي أبداها نتنياهو في الماضي بالنسبة لمجلس الأمن القومي، مقارنة بسلوكه الراهن إزاء مكانة السكرتير العسكري وصلاحياته وهذا أيضاً على حساب مجلس الأمن القومي.

العسكري الذي يقوم بوظيفته جنرال. ويمكن إجمال المبررات لذلك على النحو التالي:

- يحكـــى عن وظيفة يتناســـب مســـتوى أهميتهـــا مع رتبة «كولونيل- بريغادير جنرال».
- إن السكرتير العسكري برتبة جنرال غير مرغوب، وربما يتسبب بضرر، وإن قوته ونشاطه الواسع من المرجح أن يحدّ من تأثير أصحاب وظائف أخرى كوزير الدفاع ورئيس مجلس الأمن القومي، واللذين يتحملان المسؤولية، وهما صاحبا صلاحيات عملية وقانونية في مسائل ذات أهمية بالغة للأمن القومي مثل: هجوم استراتيجي في أرض العدو، القيام بعمليات عسكرية أو تأخيرها، إدخال تغييرات على إطار ميزانية الأمن، بناء الجيش الإسرائيلي، توزيع المسؤولية العملياتية بين هيئات أمن مختلفة، والجوانب الأمنية في القضايا السياسية (مثلاً، الانسحاب من هضبة الجولان، مصير غور الأردن في اتفاقية سياسية أو ما شابه).
- إن سكرتيرا عسكريا رفيعا برتبة جنرال من المرجح أن يشكل حاجزا غير مرغوب بين رئيس الحكومة ورؤساء في هيئة الأمن- كما لاحظ وزير الدفاع سابقاً الجنرال (احتياط) إسحق مردخاي، ورئيس الموساد سابقاً افرايم هليفي.
- إن نوعية نتاجات السكرتير العسكري في مجالات النقاشات الأمنية والمشورة لرئيس الوزراء قد تكون أدنى من نتاجات رئيس مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع لأنه، من بين اعتبارات عدة، هو لا يترأس هيئة مهنية، بالإضافة إلى أن نشاطا موازيا وغير منسق للسكرتير العسكري مع مجلس الأمن القومي قد يتسبب بأخطاء.
- للسكرتير العسكري برتبة رفيعة قد يكون تأثير سلبي على الجيش الإسرائيلي وقد أشار إيهود باراك عندما كان وزيرا للدفاع إلى أن تعيين ضابط برتبة جنرال من سلم القيادة سكرتيراً عسكرياً هو «ذو تأثير سلبي على الضباط أنفسهم، وأيضاً يتسبب بضرر للجيش الإسرائيلي». وقد تحفظ الجنرال غابي أشكنازي أيضا مبدئيا من تعيين كهذا.

موقف رئيس الوزراء

عموماً، منذ تعيين بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة العام ١٩٩٦ كان من الواضح أنه يولي أهمية بالغة لعمل هيئة منظمة ومتعمقة على المستوى القومي، وبرز إسهامه الكبير في إقامة مجلس الأمن القومي، لكنه في السنوات الاخيرة، وخاصة بعد سن قانون مجلس الأمن القومي ٢٠٠٨ الذي أيده، من الممكن تكوين الإنطباع أنه حصل تراجع في رؤية نتنياهو لمجلس الأمن القومي كهيكل مسيطر في إعداد عمل الهيئة لرئيس الحكومة، وتعبيرا عن ذلك يمكن رؤيته في مستوى التوقعات العالية التي أبداها نتنياهو في الماضي بالنسبة لمجلس الأمن القومي، مقارنة بسلوكه الراهن إزاء مكانة السكرتير العسكري وصلاحياته وهذا أيضاً على حساب مجلس الأمن القومي.

وفي الرسالة التي بعث بها نتنياهو لمراقب الدولة في تموز ٢٠١٠، يفصل نتنياهو موقفه في هذا الشأن، وعلى حد قوله فإن

ينبغي الملاحظة أن إقامة مجلس الأمن القومي لم تحل المشاكل على صعيد التنسيق العملياتي بين جميع عناصر الأمن في إسرائيل الموجودة في وزارات الحكومة المختلفة. ويقوم بهذه الوظيفة إلى حد ما السكرتير العسكري، في حين يقوم بالتنسيق بينهم وبين رئيس الحكومة، وإضافة إلى ذلك يجب إضافة الصعوبات في التعاون التي يواجهها مجلس الأمن القومي من قبل رؤساء منظومة الأمن حتى بعد سن قانون مجلس الأمن القومي. حقا إن رؤساء أجهزة الأمن غير متحمسين للفصل الذي يتسبب به السكرتير العسكري أمام وصولهم لرئيس الوزراء.

عمل السكرتير العسكري هو في مركز القرارات الأكثر حساسية لأمن إسرائيل، وهذا العمل يتطلب ضابطا برتبة جنرال والذي يتمتع بتقدير بالغ من جانب الهيئة الأمنية ومن جانب رئيس الحكومة ومكتبه والحكومة قاطبة. ويجب أن يكون هذا الضابط ذا تجربة في مجالات استخدام القوة العملية وبناء القوة وصاحب تفكير إستراتيجي وقدرة على التقييم، وكل تلك الأمور لا تترك مكانا للنقاش حول رتبة السكرتير العسكري، بالإضافة لذلك يوجه السكرتير العسكري باسم رئيس الحكومة، رؤساء الهيئة الأمنية ووزارات الحكومة، ويجري معهم حوارا مستمرا ومتواصلا ومتابعة تنفيذ التوجيهات، ولأن احتكاكات العمل لرئيس الحكومة ومكتبه هي مع رؤساء هيئة الأمن، فإن تمثيل قضايا هيئة الأمن في مكتب رئيس الوزراء من قبل موظف برتبة أقل من جنرال قد تُمس بصورة جوهرية. أخيراً، فإن الصفة التمثيلية والرسمية المطلوبة من رجال مكتب رئيس الوزراء لا تتجاوز السكرتير العسكري. لذلك فإن رتبة السكرتير العسكري لا يمكن أن تكون غير رتبة جنرال. وفي نهاية رسالته كتب رئيس الحكومة «في ضوء كل ذلك أنضم لمواقف رؤساء الحكومات في الماضي، وأحدد أن ورتبة السكرتير العسكري ستكون رتبة جنرال».

وأضاف رئيس الحكومة في اللقاء مع مراقب الدولة في حزيران ٢٠١١ «أنا لم أفكر يوماً على الرغم من تحديد ذلك في القانون أن تقوم هيئة واحدة أو شخص واحد بإعطاء التوصيات لك لأن ذلك وصفة للمتاعب–هذا يعني أن (مجلس الأمن القومي) هيئة مركزية لكن ليست وحيدة. أنا في الحقيقة أعتقد أنه من الخطير لرئيس الحكومة أن يكون في وضع يتلقى تقريبا في جميع الموضوعات التي ذكرتها رأيا واحدا أو (شخصا واحدا) يجمل له جميع الآراء. وفي الواقع ومن خلال فحص مراقب الدولة اتضح أن رئيس الحكومة يكلف السكرتير العسكري أن ينسق نقاشات في قضايا الخارجية والأمن على نطاق أكبر مما يكلف به رئيس مجلس الأمن القومي.

مما ذكر أعلاه، هناك سببان رئيسان لموقف رئيس الوزراء نتنياهو برفضه التوصيات لتخفيض رتبة السكرتير العسكري. أولا، إن رتبة جنرال تمنح الصلاحية للسكرتير العسكري كممثل لرئيس الحكومة، خاصة أمام الجيش الإسرائيلي وتساهم في الصفة التمثيلية لحاشية رئيس الحكومة. حول ذلك من الممكن الملاحظة أنه من أجل هذه الضرورة من الممكن الاكتفاء بجنرال مبتدئ في منصب السكرتير العسكري لأنه لو كان العامل الحاسم في التعيين الخبرة المهنية في المجال الإستراتيجي لكان هناك مكان لتعيين جنرال قديم. والسبب الثاني عدم رغبة رئيس الحكومة بإعطاء مجلس الأمن القومي وحدانية على تنسيق عمل الهيئة في مجال الأمن القومي، وقراره إبقاء جانب مهم من العمل بيديه من خلال السكرتير العسكري، وذلك على الرغم من ما حدد في قانون مجلس الأمن القومي . ويبدو أن نتنياهو تعلم من تجربته حول قدرات مجلس الأمن القومي وحول محدوديته أيضا، وأنه توصل في أعقاب ذلك لاستنتاج أن عليه توزيع الموضوعات بين مجلس الأمن القومي وبين السكرتير العسكري، لاعتبارات عدة، بما يتناسب مع قدرات مجلس الأمن القومي في مجالات معينة، كما ذكر لمراقب الدولة. ويبدو أنه عدا عن التعددية التي تطرق لها رئيس الحكومة كواحد من تبريراته للحاجة إلى رتبة جنرال للسكرتير العسكري فإنه يعتبره مساعدا مهنيا– شخصيا رفيعا، مخلصا له فقط، وذلك على عكس مجلس الأمن القومي والذي هو هيئة حكومية ملزمة بالقيام بوظيفتها بموجب القانون ويمكن أن تكون في تضارب مصالح مع رئيس الحكومة. وهكذا مثلا يمكن أن يعرض رئيس مجلس الأمن القومي على رئيس الحكومة وبعد

ذلك على الحكومة تقدير موقف سياسي أمني قام ببلورته طاقم مهني دون الاهتمام بالمشاعر السياسية لرئيس الحكومة، ويمكن الحيلولة دون وضع كهذا بتكليف السكرتير العسكري بهذه المهمة أو مستشار شخصي، وبالإضافة إلى ذلك من الممكن أن رئيس الحكومة يعتقد أن المناقشات في إطار ضيق في مكتبه تقلل من المخاطر بتسريب معلومات حساسة. في هذا الشأن هناك ميزة لوظيفة السكرتير العسكري (للسرية والتزام الولاء الشخصي). هذا التمييز يوضح موقف رئيس الحكومة والذي بموجبه على مجلس الأمن القومي أن ينسق أولاً جلسات مجلس الوزراء وجلسات الوزراء المنظمة في شؤون الأمن، وهذا يعني ضمنا أن يقوم السكرتير العسكري بتنسيق النقاشات الضيقة.

ويبدو أن رئيس الحكومة نتنياهو وجد ميزات في وظيفة السكرتير العسكري في عدد من القضايا الأخرى، على سبيل المثال في القضايا التي تتطلب وقتاً قصيرا للرد. هكذا يمكن أن يفضل رئيس الحكومة في حالات كثيرة أن يحصل على عمل هيئة نسق بالكامل من قبل وزارة الدفاع بواسطة السكرتير العسكري وعدم تأخيره بعمل إضافي في مجلس الأمن القومي. ويتضح أن رئيس الحكومة يعتمد على السكرتير العسكري في أمور عملياتية جارية. وفيما يتصل بالحصول على معلومات استخباراتية وتقارير حول أحداث أمنية فإن من المثير للاهتمام أن نشير إلى أن مهمة تنظيم وتدفق المادة الاستخبارية لرئيس الحكومة والذي اعتبرها رئيس الحكومة نتنياهو في الماضي كمهمة بارزة لمجلس الأمن القومي تركها في نهاية المطاف في يد السكرتير العسكري.

وينبغي الملاحظة أن إقامة مجلس الأمن القومي لم تحل المشاكل على صعيد التنسيق العملياتي بين جميع عناصر الأمن في إسرائيل الموجودة في وزارات الحكومة المختلفة. ويقوم بهذه الوظيفة إلى حد ما السكرتير العسكري، في حين يقوم بالتنسيق بينهم وبين رئيس الحكومة، وإضافة إلى ذلك يجب إضافة الصعوبات في التعاون التي يواجهها مجلس الأمن القومي من قبل رؤساء منظومة الأمن حتى بعد سن قانون مجلس الأمن القومي. حقا إن رؤساء أجهزة الأمن غير متحمسين للفصل الذي يتسبب به السكرتير العسكري أمام وصولهم لرئيس الوزراء. ولهذا يفضلون من بين أمور عدة سكرتيرا عسكريا من طراز «ضابط أركان كبير»، ولكن يمكن التخمين أنهم يعتبرون رئيس مجلس الأمن القومي والذي توجد لديه هيئة وقدرات رقابة على مخرجات أجهزتهم، عقبة محتملة أعلى بينهم وبين رئيس الوزراء.

خلاصة وتوصيات

إن جانبا من المشاكل المكتشفة في وظيفة السكرتير العسكري هو مجرد مؤشرات لمشاكل أوسع وأعمق في مجال إدارة قضايا الأمن والخارجية في إسرائيل. وتلك المشاكل تتعلق بين أمور عدة بالحاجة لتحديد وظيفة رئيس الحكومة إزاء الجيش الإسرائيلي، وأيضا بالحاجة لتنظيم السيطرة وتوزيع المسؤوليات والعمل المشترك لجميع الهيئات التي تعمل في مجالات الأمن والخارجية في إسرائيل والموجودة في وزارات الحكومة المختلفة، وهذا المقال لم يبحث بذلك، ولكن قام بدراسة وظيفة السكرتير العسكري في هذه المنظومة.

وقد لوحظ في الواقع أنه طرأ تحسن ملحوظ في السنوات الخمس الأخيرة في عمل الهيئة بمكتب رئيس الحكومة في ميدان الأمن القومي بالأساس نتيجة لتعزز مجلس الأمن القومي. وكانت هناك أيضا فترات من التنسيق والتعاون بين السكرتير العسكري وبين مجلس الأمن القومي على الرغم من النواقص الهيكلية التي ذكرت أعلاه. ولكن يبدو أن احتمال الأخطاء ما زال واردا، وأنه يجب تنظيم وظيفة السكرتير العسكري من قبل رئيس الحكومة الذي هو من يحدد فعليا خصائص الوظيفة وصلاحياتها، وفيما يلي عدة توصيات لتحسين الوضع:-

- أن تحدد بوضوح وبصورة رسمية وظيفة السكرتير العسكري كعنصر في مركب عمل مجلس الأمن القومي، بما في ذلك تحديد الخطوط الفاصلة بينه وبين هيئات أخرى، وعلى رأسها مجلس الأمن القومي، وهذا الأمر ضروري للأداء السليم للمجموع الأمني- السياسي في إسرائيل. وبما أن الغموض القائم بالنسبة لوظيفة السكرتير العسكري من المرجح أن يحول دون إغلاق دائرة الصلاحيات والمسؤوليات عن معالجة قضايا الأمن القومي، وأن تبقي المجال مفتوحا للفشل مستقبلاً، ينبغي في هذا الشأن حل التناقض بين مجلس الأمن القومي وبين الإجراءات المحددة لوظيفة السكرتير العسكري، إما عن طريق تعديل الإجراءات، وإما بتغيير قانون مجلس الأمن القومي، وأيضا سيكون من الجيد أن ترسى وظائف السكرتير العسكري في تعليمات الحكومة أو في قانون (تضاف إلى قانون مجلس الأمن القومي على سبيل المثال) وتكون واضحة في الأساس.
- حصر أعمال السكرتير العسكري في الوظيفة التقليدية كهمزة وصل بين رئيس الحكومة وأذرع الأمن. إن هذه الوظيفة

للسكرتير العسكري ذات أهمية وتأثير كبير وتلائم مكانته في المنظومة والوسائل الموجودة بحوزته، بذلك يتاح لمجلس الأمن القومي ووزارة شؤون الاستخبارات أيضا أن يقوما بوظائفهما وتحقيق مزاياهما النسبية. إن هذه الهيئات التي من المفترض أن يعمل السكرتير العسكري معها بتنسيق كامل ينبغي أن تكون لها أفضلية ملحوظة بعمل هيئة شامل وبالرقابة والذاكرة التنظيمية.

- تعيين مواطن (مدني) للوظيفة. ليس بالضرورة أن يكون السكرتير العسكري من الجيش، خاصة وأن جانبا من عمله يتعلق على أي حال بالوصل بين رئيس الحكومة وبين أجهزة أمن مدنية تابعة له. وإن تعيين مدني سيمكن من صياغة وظيفة السكرتير بما يتناسب مع مسماها الأصلي. وتحل مسألة الحاجة لتعيين ضابط برتبة جنرال لاعتبارات التمثيل. وهكذا ينتهي الحضور الدائم لضابط كبير بالبزة العسكرية المشحون بالتوترات السياسية في مكتب رئيس الحكومة، ويزال الخلاف المتأتي من حقيقة أن جنرالا من الجيش تابع لرئيس الحكومة وليس لرئيس الأركان العامة. وينبغي أن يكون المدني الذي سيعين لوظيفة السكرتير صاحب معرفة مهنية واسعة وماض أمني غني (مثال: ضابط كبير سابق في الجيش، الموساد، الشاباك) والذي يعرف عن قرب منظومة الأمن وطائفة الاستخبارات، وخبير في عمل الهيئة وصاحب مؤهلات شخصية في مجال الاتصال والتنسيق، ومن المقترح أن يكون التعيين تعيين ثقة، وليس تعيينا سياسيا، وان تسمى الوظيفة السكرتير الأمني لرئيس الحكومة.
- الاستعانة بمستشار شخصي في الموضوعات الأمنية-السياسية ذات الحساسية السياسية أو الشخصية العالية والتي لا يرغب في التشاور بصددها مع أصحاب وظائف نظامية كرئيس مجلس الأمن القومي. ومن المفضل أن يعين لنفسه مستشارا شخصيا غير مشارك بعمل الهيئة.
- إعادة النظر في الحاجة لزحمة التقارير والمعلومات الاستخبارية التي تصل لطاولة رئيس الحكومة بواسطة السكرتير العسكري، ومن الواضح أن الوضع الراهن لا يعود لقرار السكرتير العسكري، بل يعود لرئيس الحكومة نفسه وللأجهزة التي تبعث بالمعلومات لمكتبه. وعلى الرغم من الصعوبة البالغة في الانفصال عن تيار المعلومات الاستخبارية المثير للفضول، فإن مطالعتها يلقي على رئيس الحكومة عبئاً كبيراً، ومن المشكوك فيه أن يكون ذلك مبررا بمفهوم مدى الجدوى قياساً للزمن الثمين والذي يفترض أن يكون مكرساً إلى حد كبير لشؤون الاقتصاد والمجتمع أيضاً . لذلك يقترح بإعادة النظر بإجراءات تمرير المعلومات الأمنية إلى رئيس الحكومة، بهدف ترشيدها وحصرها، وتحمل المسؤولية عن ذلك من قبل الأجهزة المرسلة.

ملحق: سكرتيرون عسكريون لرئيس الحكومة

اسم السكرتير العسكري	فترة وظيفته	رئيس الحكومة	وظائفه قبل وظيفة السكرتير العسكري وبعدها.
عقيد نحاميا آرغوب	١٩٤٨-١٩٥٣ ١٩٥٥-١٩٥٧	دافيد بن غوريون	قبل قيام الدولة مساعد رئيس هيئة أركان الهاغناه. ومنذ قيام الدولة وحتى العام ١٩٥٠ مساعد رئيس الحكومة. وقد عين سكرتيراً عسكرياً أول منذ كانون الثاني ١٩٥٠ وتوفي في تشرين الثاني ١٩٥٧.
عقيد حاييم بن دافيد	١٩٥٨-١٩٦٣	دافيد بن غوريون	قبل وظيفة السكرتير العسكري كان رئيس أركان القيادة الشمالية ورئيس إدارة الأفراد في شعبة الموارد البشرية. بعد وظيفة السكرتير العسكري: رئيس شعبة الموارد البشرية.
عقيد إسحق نسياهو	١٩٦٣-١٩٦٦	دافيد بن غوريون ليفي أشكول	
بريغادير جنرال يسرائيل ليئور	١٩٦٦-١٩٧٤	ليفي أشكول غولدا مئير	قبل الوظيفة:رئيس قسمالموارد البشرية /الأفراد في شعبة الموارد البشرية، وبعد الوظيفة تسرح من الجيش وأصبح مدير عام شركة النفط القومية.

بريغادير جنرال إفرايم بورون	١٩٧٤–١٩٨١	إسحق رابين مناحيم بيغن	قبل الوظيفة الناطق بلسان الجيش (برتبة بريغادير جنرال) وبعد الوظيفة ترك الجيش.
بريغادير جنرال عزرائيل نابو	١٩٨١–١٩٩٣	مناحيم بيغن إسحق شمير شمعون بيريس إسحق رابين	قبل الوظيفة: مساعد السكرتير العسكري ورقي كسكرتير عسكري من رتبة مقدم إلى رتبة عقيد وإلى رتبة بريغادير جنرال بعد الوظيفة: ملحق عسكري في بريطانيا وإيرلندا.
جنرال داني ياتوم	١٩٩٣–١٩٩٦	شمعون بيريس إسحق رابين	قبل الوظيفة: قائد المنطقة الوسطى، رئيس شعبة التخطيط بعد الوظيفة: رئيس الموساد ورئيس القيادة السياسية والأمنية لرئيس الحكومة إيهود باراك.
جنرال زئيف ليفنا	١٩٩٦–١٩٩٧	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: رئيس قيادة قوات اليابسة (ذراع اليابسة) وقائد قيادة المؤخرة. بعد الوظيفة: ملحق عسكري في واشنطن.
بريغادير جنرال شمعون شابيرا	١٩٩٧–١٩٩٩	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: نائب السكرتير العسكري للاستخبارات. رقي لدرجة بريغادير جنرال أثناء الوظيفة كسكرتير عسكري. بعد الوظيفة: ترك الجيش الإسرائيلي.
بريغاديرجنرال جادي أيزنكوت	١٩٩٩–٢٠٠١	إيهود باراك اريئيل شارون	قبل الوظيفة: قائد لواء الجولاني. رقي لرتبة بريغادير جنرال في وظيفة السكرتير العسكري. وبعد الوظيفة: قائد فرقة دبابات (احتياط) وقائد قوات الضفة الغربية ورئيس شعبة العمليات برتبة جنرال وقائد المنطقة الشمالية واليوم– نائب رئيس الأركان العامة.
جنرال موشيه كبلينسكي	٢٠٠١–٢٠٠٢	أريئيل شارون	قبل الوظيفة: قائد قوات الجليل. رقي لرتبة جنرال خلال خدمته كسكرتير عسكري. بعد الوظيفة: قائد المنطقة الوسطى ونائب رئيس هيئة الأركان العامة.
جنرال يوءاف غالانت	٢٠٠٢–٢٠٠٥	أريئيل شارون	قبل الوظيفة: رئيس هيئة أركان ذراع قوات اليابسة ورقي لدرجة جنرال في وظيفة السكرتير العسكري. بعد الوظيفه: قائد المنطقة الجنوبية.
جنرال جادي شمني	٢٠٠٥–٢٠٠٧	أريئيل شارون إيهود أولمرت	قبل الوظيفة: رئيس لواء العمليات في الأركان العامة (برتبة بريغادير جنرال) ورقي إلى جنرال في وظيفة السكرتير العسكري، بعد الوظيفة: قائد المنطقة الوسطى، ملحق عسكري في واشنطن.
جنرال مئير كليفي	٢٠٠٧–٢٠١٠	إيهود أولمرت بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: نائب قائد ذراع قوات اليابسة برتبة جنرال. بعد الوظيفة: ترك الجيش.
جنرال يوحنان لوكير	٢٠١٠–٢٠١٢	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: رئيس أركان سلاح الجو، رقي لرتبة جنرال في وظيفة السكرتير العسكري. بعد الوظيفة: ترك الجيش
جنرال إيال زمير	٢٠١٢–	بنيامين نتنياهو	قبل الوظيفة: رئيس أركان ذراع اليابسة، رقي لرتبة جنرال في وظيفة السكرتير العسكري.

[مترجم عن العبرية. ترجمة حاتم شنار]